

في تايلاند عام 1997، وسرعان ما امتدت إلى بقية الدول في شرق آسيا والتي كانت تشهد طفرة من التفاؤل بسبب نشأت هذه الأزمة ونتجت الأزمة بعد إفراط دول شرق آسيا في الائتمان، وتراكم الكثير من الديون لمجموعة "النمور الآسيوية" (تايلاند. معدلات نموها واضطرت الحكومة التايلاندية إلى التخلي عن سعر صرف عملتها الثابت، واندونيسيا وماليزيا وسنغافورة وهونغ كونغ وكوريا الجنوبية) واجتاحت موجة من الذعر الأسواق المالية الآسيوية، وانعكس ذلك بشكل بمقابل الدولار الأمريكي، بسبب نقص موارد العملات الأجنبية. واسع على الاستثمارات الأجنبية في تلك الدول، إضافة إلى خوف عالمي من انهيار مالي وشيك.

2- الأزمة الاقتصادية 2007 – 2008

أدت الأزمة الاقتصادية في 2007 إلى ركود كبير، يعتبر أشد أزمة اقتصادية منذ ركود عام 1929، وأحدث ركود 2007 دمارا في وقد اندلعت الأزمة بسبب انهيار ما سميت وقتها بـ "الفقاعة العقارية" في الولايات المتحدة، ما أدى إلى الأسواق المالية في جميع أنحاء العالم إلى انهيار بنك "اليمان براذرز" الاستثماري في سبتمبر 2008، كما أن العديد من المؤسسات المالية العالمية كانت على شفا تطلب إنهاء الأزمة عمليات إنقاذ حكومية غير مسبقة، واستغرق التعافي نحو 10 سنوات، بعدما خسر العالم ملايين الوظائف. الانهيار ومليارات الدولارات

3- أزمة أسعار النفط 1973

بدأت الأزمة عندما قرر أعضاء منظمة أوبك (خاصة من العرب)، الرد على قرار الولايات المتحدة بإرسال شحنات السلاح إلى إسرائيل وقررت دول أوبك إعلان حظر النفط، ووقف صادراته إلى الولايات المتحدة وحلفائها. وقد أدى هذا إلى نقص كبير. خلال حرب 1973 وقد أدت هذه الأزمة إلى حدوث. وارتفاع حاد في أسعار النفط، تبعته أزمة اقتصادية في الولايات المتحدة والعديد من البلدان المتقدمة تضخم مرتفع للغاية (ناشئ عن الارتفاع الحاد في أسعار الطاقة)، وركود اقتصادي. ونتيجة لذلك، سمي الاقتصاديون هذه الفترة باسم وقد استغرق الأمر عدة سنوات حتى ينتعش الإنتاج ويتراجع التضخم إلى مستويات ما قبل. أي الركود زائد التضخم "Stagflation" الأزمة.

4- تأثير جائحة كورونا في الوقت الحقيقي

أحد الدروس التي ستبقى معنا بعد انحسار جائحة كوفيد-19 هو أن أي تعافٍ اقتصادي يتوقف على حل الأزمة الصحية. نجاحها في الهدف المقصود، وهو تخفيض عدد الإصابات – ساهمت إلى حد كبير في الركود وكان تأثيرها أكبر على الفئات الضعيفة، كالنساء والشباب. غير أن الركود كان يرجع في معظمه إلى إجماع الناس طوعا عن التفاعلات الاجتماعية خشية الإصابة بالفيروس. وبالتالي، فلا يرجح أن يؤدي إنهاء الإغلاق العام إلى تحقيق دفعة اقتصادية حاسمة ومستمرة إذا ظلت الإصابات مرتفعة، نظرا لأرجحية استمرار التباعد الاجتماعي الطوعي. ولكن التحليل يخلص إلى إمكانية تحقيق التوازن بين حماية الصحة العامة والحيلولة دون استمرار الهبوط الاقتصادي لفترة مطولة. فالإغلاق العام ينطوي على تكاليف قصيرة الأجل لكنه قد يسرع التعافي الاقتصادي لأنه يخفض عدد الإصابات ومن ثم يحد من التباعد الاجتماعي الطوعي. وتعد دراسة الآثار متوسطة الأجل لعمليات الإغلاق العام وكذلك متانة النتائج التي خلصنا إليها مجالين مهمين للبحث في المستقبل مع تتابع تطورات الجائحة وتوافر مزيد من البيانات.

الأزمة الاقتصادية والصحية بعدسة بيانات الوقت الحقيقي

نحلل الآثار الاقتصادية للإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي باستخدام متغيرات عالية التواتر تعبر عن النشاط الاقتصادي، فعلى مستوى العينة الكاملة المستخدمة في التحليل والتي تضم 128 بلدا، ساهم كل من الإغلاق العام والتباعد الاجتماعي الطوعي بالتساوي في انخفاض التنقلات أثناء الثلاثة أشهر الأولى من انتشار الوباء في كل بلد. وكانت مساهمة التباعد الاجتماعي الطوعي أكبر في الاقتصادات المتقدمة حيث يستطيع الناس العمل من المنزل بسهولة أكبر أو حتى تحمّل تكلفة التوقف عن العمل اعتمادا على المدخرات الشخصية وإعانات التأمينات الاجتماعية. وعلى العكس من ذلك، الناس في البلدان منخفضة الدخل لا يتاح لهم في الغالب خيار التباعد الاجتماعي الطوعي لأنهم لا يملكون السعة المالية اللازمة لتحمل خسارة مؤقتة في الدخل. ويقدم تحليل البيانات المتعلقة بإعلانات الوظائف الشاغرة رؤى عميقة مماثلة توضح أن الإغلاقات العامة والتباعد الاجتماعي الطوعي ساهما بالكثير في هبوط الطلب على العمالة. وينبغي أن تكون المساهمة الكبيرة للتباعد الاجتماعي الطوعي في الحد من التنقلات، وإعلانات الوظائف الشاغرة، بمثابة تحذير لصناع السياسات من مغبة إنهاء الإغلاق العام بينما الإصابات بالفيروس لا تزال مرتفعة، على أمل إعطاء دفعة لانطلاقة النشاط الاقتصادي. فمعالجة المخاطر الصحية تبدو هي الشرط الأساسي لتحقيق تعافٍ اقتصادي قوي ومستمر. وفي هذا الصدد، يكشف التحليل أن الإغلاق العام يمكن أن يُحدث خفضا كبيرا في عدد الإصابات. وتصبح الآثار قوية بشكل خاص إذا طُبّق هذا الإغلاق في مرحلة مبكرة من انتشار الوباء في البلد المعني. ويوضح الرسم البياني أدناه أن البلدان التي فرضت الإغلاق العام عندما كانت حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 لا تزال قليلة حققت نتائج أفضل بكثير في مكافحة الوباء مقارنة بالبلدان التي بدأت التدخل بعد أن أصبح عدد الحالات مرتفعا بالفعل. ويوثّق الفصل أيضا أن الإغلاق العام يجب أن يكون صارما بدرجة تكفي لكبح الإصابات، ومن ثم يشير إلى أن الإغلاق المحكم والقصير يمكن أن يكون خيارا أفضل من الإجراءات المخففة والمطولة.